الى الضفة الغربيـــة في توفير احتياجات الضفـــة الغربية التموينية مـــن الحبوب والاغنـــام وبعض المنتجات الزراعية الاخرى، والتي كانت ستستورد عن طريق اسرائيل بأسعار مرتفعة نسبيا، بالاضافة لخضوعها لتعليمـــات الاستيراد الاسرائيلية التي تزداد تعقيدا مع ازدياد مشاكل ميزان المدفوعات الاسرائيلي . وقـــد ساهمت حركة نقل المنتجات الصناعية الى الضفة الغربية خاصة المواد الخام بتوفيرها لصناعات الضفة الغربية بأسعار معتدلة. يضاف الى ذلك توفير الضفـــة الشرقية للعملات الاجنبية اللازمة لعمليات الاستيراد هـــذه لتجار الضفة الغربية ، مما يسهل لهم عمليات التجارة في هذه المنتجات ويبعدهم عـــن الخضوع لتعليمات الاستيراد الاسرائيلية المتشددة والتي تقيد عملية الاستيراد بقيود شديدة . كما يلاحظ بأن تحويلات كل من الحكومة الاردنية لموظفيها في الضفة الغربية ووكالة الامم المتحدة لموظفيهـــا ، يضاف اليهم تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج لذويهم في الضفة الغربية، والتي استمرت في اتجاهها للضفة الغربية بفعل سياسة الجسور المفتوحة قد مكنت من المحافظة علـــى المستوى المـــادي والمعيشي للمواطنين ومنعه من التراجع الذي كان لا بد ان يحدث لدى قفل الجسور . وهنا تبرز فكرة دعم صمود اهالي الضفة الغربية .

ثالثا : الاثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة على اسرائيل : تمكنت اسرائيل عن طريق سياسة الجسور المفتوحة مـــن توجيه التجارة بينها وبين الضفة الغربيـــة بحيث تسجل النمط الامثل لهذه التجارة من وجهة النظر الاسرائيلية . فمن ناحية اقامت علاقاتها التجارية مع الضفة الغربية بحيث تكون الضفة الغربية بمثابة سوق لمنتجات اسرائيل الصناعية بالدرجة الاولى وبعض المنتجات الزراعية. لذلك تحرك الانتاج الصناعي الاسرائيـــلي الى اسواق الضفة الغربية بصورة نشيطة ومتنامية باستمرار وفي نفس الوقت لم تشجع اسرائيـــل استيراد المنتجات الزراعية للضفة الغربية الـــى اسرائيل لاختلاف مستويات اسعارها عن مستويات اسعار المنتجات الاسرائيلية المماثلة ، وفضلت التخلص من فوائض الانتاج الزراعي للضفة الغربية في اسواق الاردن/الضفة الشرقية عبر الجســـور الاردنية المفتوحة ، وذلك انعكس على قيام حركة نشيطة لنقل المنتجات الزراعيـــة للضفة الغربية الى اسواق الضفة الشرقية . وقد ساعد ذلـــك اسرائيل في التخلص من مشكلة فائض المنتوجـــات الزراعية للضفة الغربية في حالة اغلاق الجســـور والتي لا يسهل تصريفها في الاسواق الخارجية(٣٧). وحرصا على الاحتفاظ بأسواق الضفة الغربيـــة للمنتجات الاسرائيلية فرضت اسرائيل قيودا جمركية شديدة على الجسور فيما يتعلق بحركة نقـــل المنتجات الصناعية، ادى ذلك الى انخفاض مستوى حركة نقل المنتجات الصناعية من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية . وقد بلغت الواردات الصناعية من الضفة الشرقية ما نسبته ٤ ٪ فقط من الواردات الصناعية من اسرائيل خلال عام ١٩٦٨ (انظـــر الجدول رقم ٦) .

وبالنتيجة النهائية قام نموذج للتجـــارة بين اسرائيل والضفة الغربية ميزانه التجاري لصالح اسرائيل ، ونموذج للتجارة بين الضفة الغربية والضفـــة الشرقية ميزانه التجاري لصالح الضفة الغربية . وما ينجم عن ذلك من تسرب مبالغ كبيرة من العملة الاردنية من الضفة الشرقية الى الضفة الغربيـــة انعكاسا لعملية تمويل العجز في الميزان التجاري بينهما ، وهذه الارصدة من العملة الاردنية كانت اما قوى شرائية اتجهت لشراء المنتجات الاسرائيلية او اكتنزت . كما كانت الجسور المفتوحة مصدرا ماليا كبيرا للخزينة الاسرائيلية نجـــم عن الرسوم الجمركية على حركة التجارة عبر الجسور والرسوم والطوابع الاخرى على حركة انتقال الاشخاص . ويقدر دخل اسرائيل من الرسوم الجمركية علـــى الجسرين بحوالي مليوني دينار سنويا(٣٨). ومـــن ناحية اخرى تحاول اسرائيل تسريب بعض منتجاتها الزراعية الفائضة الى الاسواق الاردنية ، واهمها الحمضيات والموز والخيار والبطاطا . كما تحاول الحصول على بعض احتياجاتها السلعية من بعض المنتجات الزراعية (خاصة الحبوب ـــ حيث تستخدم مصانع المشروبات الروحية الاسرائيلية الشعير كمادة خام) والحيوانية (الاغنام) عن طريق الاردن. وترتبط امكانيات نجاح اسرائيل في القيام بهذه العمليات بمـــدى فعـــالية الرقـــابة الاردنية فـــي منطقة الجسور .

وبهدف قصر عملية تسويق المنتجـــات عبر الجسور الاردنية على المنتجات العربية، صدرت عدة أوامر دفاع عن وزير الاقتصاد الوطني تنظم عملية التسويق هذه في ضوء المبادىء التالية(٣٩). ١) تخضع عملية